

العنوان:	القراءات القرآنية : رؤية لغوية معاصرة
المصدر:	سلسلة دراسات عربية وإسلامية - مركز اللغات الأجنبية والترجمة بجامعة القاهرة - مصر
المؤلف الرئيسي:	عمر، أحمد مختار
المجلد/العدد:	ج 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1985
الشهر:	ذو الحجة - سبتمبر
الصفحات:	5 - 18
رقم MD:	144805
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase, IslamicInfo
مواضيع:	اللغة العربية، القرآن الكريم، قراءات القرآن، القراءات السبع، معاني الألفاظ، المصاحف العثمانية، تأويل القرآن، الأصوات العربية، رسم المصحف، القواعد النحوية، الممنوع من الصرف، قواعد اللغة العربية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/144805">http://search.mandumah.com/Record/144805</a>

# القراءات القرآنية: رؤية لغوية معاصرة

## أ. د. محمد نجاتي عمر \*

أثناء اشتغالي بجمع القراءات القرآنية وتصنيفها من أجل إخراج معجم لها ، تكشفت أمامي جوانب جديدة للموضوع ، وبدت لي بعض ملاحظات رأيت من الخير أن أقدم أهدبها للقارئ لعاه يجد فيها ما يفيد .

وسأصوب الضوء في هذا المقال على جوانب ثلاثة هي :

- ١ - شروط قبول القراءة عند اللغوي :
- ٢ - اختلاف نظرة اللغوي إلى القراءة باختلاف الغرض من الاستشهاد بها ؛
- ٣ - الأهمية التي يعطيها اللغوي للقراءات القرآنية ، وهل هناك ما يمكن أن تكشف عنه القراءات للغوي ؟

وأبدأ بتوضيح موقف اللغويين من القراءات القرآنية وشروط قبولهم لها ، لأن هناك خلطاً كثيراً وقع في هذه القضية . وأحب بادئ ذي بدء أن أميز بين منهجين مختلفين وموقفين متباينين من القراءات القرآنية :

أولهما : موقف القراء وعلماء الأصول :

والآخر : موقف اللغويين والنحاة :

الفريق الأول حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها وسيلة تعبد وتقرّب إلى الله ، وشرطاً لصحة الصلاة ، ومصدراً للتشريع ؛

أما الفريق الثاني فقد حكمته النظرة إلى القراءة باعتبارها أحد المصادر اللغوية المعتمدة ، وشاهدلاً لا يصبح النظر إليه بمعزل عن سائر الشواهد اللغوية .

---

\* أستاذ بقسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة .

الفريق الأول - حين غلب المقياس الديني - وضع لقبول القراءة شرطاً ثلاثة هي :

١ - موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

٢ - موافقة العربية ولو بوجه .

٣ - صحة سندها واتصال روايتها ( انظر النشر لابن الجزرى ١ - ٩ ) :

أما الفريق الثانى - وهو الذى يهمنى - فقد وضع لصحة القراءة شرطاً واحداً هو صحة الرواية عن القارى العدل حتى لو كان فرداً ، وسواء رويت القراءة بطريق التواتر أو الآحاد ، وسواء كانت سبعة أو عشرية أو شاذة . بل إن ابن جنى فى كتابه « المحتسب » كان حريصاً على وضع القراءة الشاذة على قدم المساواة مع القراءة السبعية ، وذلك فى قوله : « إنه نازع بالثمة إلى قراءة ، محفوف بالرواية من أمامه وورائه . ولعله أو كثيراً منه مساو فى الفصاحة للمجتمع عليه » . وإذا كان اللغويون لم يشترطوا النقل المتواتر فى أى نص لغوى فلماذا يشترطونه فى القراءة القرآنية . وإذا كانوا قد صرحوا بقبول نقل الواحد إذا كان الناقل عدلاً رجلاً كان أو امرأة ، حرراً كان أو عبداً ( الاقتراح للسيوطى ص ٨٦ ) فلماذا يوضع قيد على قبول القراءة دون غيرها ؟ بل أكثر من هذا يصرح السيوطى بأن العدالة وإن كانت شرطاً فى الراوى فهى ليست شرطاً فى العربى الذى يحتج بقوله .

و إلى جانب عدم اشتراط اللغوى للتواتر لم يشترط اتصال السند ورفعته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم . واللغويون بهذا يتعاملون مع القراءة على أنها نص عربى رواه أو قرأ به من يوثق فى عربيته على فرض التشكك فى نسبة القراءة إلى الرسول . وهذا يدخل فى باب الاحتجاج اللغوى كثير مما عدده القراء من باب التفسير أو الشرح اللغوى .

أما شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية فلا يتقيد به اللغوى كذلك . بل هو يرى فى هذا الشرط حداً من فائدة تعدد القراءات وإضاعة للحكمة من تشريعه . يقول ابن الجزرى فى النشر ( ١ - ٢٢ ) :

« فأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها : حيث أتاه جبريل فقال له إن الله يأمرك أن تقرى أمتك القرآن على حرف ، فقال صلى الله عليه وسلم أسأل الله معافاته ومعونته إن أمتى لا تطيق ذلك ، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف » .

ويقول : « إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى جميع الخلق أحمرها وأسودها عربياً وعجمياً ، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة ، وألسنتهم شتى ،

ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر ، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج لا سيما الشيخ والمرأة ، ومن لم يقرأ كتاباً : فلو كانوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا استطاع ، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبي الطباع .

ثم ينقل ابن الجزرى عن ابن قتيبة في كتابه « تأويل مشكل القرآن » قوله :

« فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يقرئ كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم : فاللهذلى يقرأ ( عتي حين ) يريد ( حتى ) . والقرش لا يهمز ، والآخر يقرأ ( قيل لهم وغيض الماء ) بالإشمام : وهذا يقرأ ( عليهم وفيهم ) . والآخر يقر ( عليهمو ومنهمو ) بالصلة : إلى غير ذلك . ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه ، وعظمت الحنة فيه ، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة ، وتذليل للسان ، وقطع للعادة . فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين . »

إن العادات النطقية والتدرة على التلفظ ببعض الأصوات دون بعض إنما ترتبط بالجانب الصوتي لا الكتابي . وإلا فأى صعوبة نطقية تتحقق في أن يقرأ القارئ الكلمة كما قرئت : « فتيبنوا » أو « ففتبتوا » ؟ وأى صعوبة في أن ينطق كلمة « عباد » في قوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » كما قرأها ابن كثير وابن عامر ونافع وغيرهم : « عند الرحمن » ، أو كما قرأها أبي وسعيد بن جبير : « عبد الرحمن » ، (بفتح العين وسكون الباء) أو كما قرأها ابن عباس : « عباد الرحمن » ؟ (بضم العين وتشديد الباء) وهل تظهر الحكمة من تعدد القراءات في مثل قوله تعالى : « وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه » ، حينما قرئت « منه » تارة : « منه » (بكسر الميم وتشديد النون والنصب) وتارة : « منه » (بفتح الميم وضم النون المشددة والإضافة) ، وتارة : منه (بكسر الميم وتشديد النون والرفع) ؟ :

فإذا كان مثل هذه القراءات يدخل في باب المقبول مع غياب حكمة التخفيف فيها ، فلماذا نستبعد قراءات أخرى تبدو حكمة التخفيف واضحة منها لمجرد دمجها لرسم المصحف والأمثلة كثيرة على القراءات التي تدخل في باب العادة الكلامية أو الخاصة اللهجية - مما يقبله اللغوى دون تردد - ويستبعده القارئ لمخالفته رسم المصحف ، مثل :

١ - ( وما هو على الغيب « بضنين » ) ، التي قرئت : « بظنين » . وكلنا يلاحظ التداخل بين صوتي الضاد والظاء حتى في لغة المعاصرين . ورسم المصحف لا يسمح بالتبادل بين الضاد والظاء .

٢ - قوله تعالى : ( وإذا السماء « كشطت » ) ، وقوله ( فأما اليتيم فلا « تقهر » ) فقد قرأهما ابن مسعود على خلاف سائر القراء حين أبدل الكاف قافاً في الأولى فصارت : « قشطت » ، وأبدل القاف كافاً في الثانية فصارت « تكهر » . والصلة الصوتية بين القاف والكاف أوضح من أن تحتاج إلى تعليق ، ورسم المصحف لا يسمح بالتبادل بين القاف والكاف :

٣ - قراءة ابن مسعود : « عتي حين » في : « حتى حين » ، وهي خاصة لهجوية معروفة منقولة عن هذيل :

٤ - ومثل هذا يقال عن قراءة : « إنا أنطيناك الكوثر » بدلا من : « أعطيناك الكوثر » ، وقد قرأ بها كل من الحسن وطلحة وابن محيصن وأم سلمة .

بل إنني أرى أن شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية قد فتح باباً دخل منه بعض القراء واللغويين الذين غلبوا جانب الرسم على جانب الرواية ، فسمحوا بالقراءة بما يوافق الرسم دون التحقق من صحة الرواية . وهذا باب خطير دخل منه كثير من الطاعنين في القراءات حين ردوا كثيراً مما روى منها إلى الاجتهاد في النطق بما هو مرسوم . ولهذا كان حمزة بن حسن الأصفهاني في كتابه « التنبيه على حدود التصحيف » حريصاً على أن يوضح ان احتمال الهجاء لا يكفي بل لابد أن يقرأ بهما لتصيرا قراءتين . أما إذا احتل الهجاء لفظين ولم يقرأ بهما فلا تصيران قراءتين . وضرب الأصفهاني أمثلة لقراءات وافقت رسم المصحف ولم تصح الرواية فيها فعدت من التصحيف منها القراءات المنسوبة إلى حماد الراوية ، قال الأصفهاني : « وكان حماد الراوية يقرأ القرآن دون رواية فكان يقع في التصحيف » ، ومما صحفه ؛ « بل الذين كفروا في غرة ( بكسر الغين ) وشقاق » ، بدلا من « في غرة وشقاق » ، وكذلك : « لكل امرئ منهم يومئذ شأن يعنيه » ، بدلا من « شأن يعنيه » . . وغير ذلك .

وروى الأصفهاني حكايات طريفة حول تصحيفات بعضهم مثل :

( أ ) كان أحد رجال المتوكل يقرأ في المصحف اجتهاداً ، فكان يقع في التصحيف حتى بلغ قوله تعالى : « وبشر المخبتين » فقرأها : « وبشر المخبتين » ( بنون مشددة مفتوحة ) فأمر به فسحب على وجهه :

( ب ) كان عبد الله بن أحمد بن حنبل يقرأ سورة العلق فقرأها : « اقرأ باسم ربك الذي خلق » - بالبناء للمجهول - فقال له أحد الموجودين : أبوك ضرب بالسياط على أن يقول : كلام الله مخلوق ، وقد جعلت خالق الأشياء مخلوقاً .

(ج) كان الوليد بن عبد الملك يقرأ : « ياليتها (بئس مضمومة) كانت القاضية » فسمعتها عمر ابن عبد العزيز فقال : « ياليتها كانت بك » .

أما شرط « موافقة العربية ولو بوجه » فلا يرى اللغوي ضرورة له ؛ لأنه أمر متحقق لا محالة حين يتحقق شرط الرواية ، ولهذا يقول ابن الجزرى : « وقولنا في الضابط : (ولو بوجه) نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً ، مجتمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح . . . » (١ - ١٠) . وحين أراد ابن الجزرى أن يمثل لما نقله الثقة ولا وجه له في العربية لم يجد ما يمثل به إلا ما كان من قبيل السهو والخطأ ، ومع ذلك عقب بقوله : وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد » (١ / ١٦) .

ومن الغريب أن نجد من بين المشتغلين بالقراءات من المعاصرين من يحاول إسقاط ماعدا القراءات السبع من الكتب ، ويرفض إثباتها أو الإشارة إليها لأى غرض من الأغراض . فأقصى ما يمكن أن يقوله قائل : إنه لا تصح الصلاة بغير المتواتر ؛ لأنه ليس بقرآن . ولكن إذا لم يكن قرآناً ، أليس من وجهة النظر اللغوية البحتة كلاماً عربياً فصيحاً ؟ وإذا كان يحظر التعبد به أو قراءته في الصلاة ، أليس هناك مجالات أخرى لروايته والاستشهاد به ؟ يقول التسطلاني (لطائف الإشارات ص ٧٣) : « إن من قرأ بالشواذ غير معتقد أنها قرآن ولا يوهم أحداً ذلك ، بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها ، أو الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءتها » . وهذا ينبغي أن تدخل القراءات بجميع درجاتها ومستوياتها في الدرس الأدبي واللغوي دون حرج .

فإذا انتقلنا إلى النقطة الثانية وهي نظرة اللغوي إلى القراءة ، وجدنا هذه النظرة تختلف باختلاف الغاية من الاستشهاد بها . فإن كانت الغاية إثبات وجود اللفظ في اللغة ، أو ضبط نطقه ، أو ذكر معناه ، أو غير ذلك من النتائج الجزئية التي لا تعم حكماً ، ولا تبني قاعدة - إذا كانت الغاية كذلك فلا يهم كثرة النماذج اللغوية الموافقة لهذه القراءة أو قائلها ، كما لا يهم أن تكون القراءة هي النموذج الوحيد المنقول إلينا . وقد قبل اللغويون روايات الآحاد بالنسبة لجميع الشواهد اللغوية في مثل هذه الحالة .

أما إذا كانت الغاية من الاستشهاد وضع قاعدة ، أو استنباط حكم ، أو تقنين نخط فإن اللغوي حينئذ يضع القراءة إلى جانب غيرها من النصوص ، ويوازن بينها ، ويبني القاعدة على الكثير الشائع ، سواء كان مقروءاً به ، أو غير مقروء ، وسواء كانت القراءة

متواترة أو غير متواترة : والقراءة حينئذ لا تتميز بوضع خاص ، ولا تنفرد بنظرة معينة بالنسبة لسائر المصادر اللغوية . وكيف تتميز والنص القرآني نفسه لم يعط أي ميزة في مجال التقييد على غيره من النصوص ؟

ألم يتوقف اللغويون عند بعض الآيات القرآنية فحفظوها ولم يقيسوا عليها لأنها لم تأت طبقاً للنموذج الشائع في لغة العرب ؟

أينا يسمح بأن يقيس المتعلم على الآية القرآنية « إن(بنون مشددة) هذان لساحران » فيرفع الطرفين بعد « إن » ؟ ( الآية ؟ ٦٣ طه ) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائي من القراء السبعة . ومثل هذا يقال عن قراءة معظم السبعة « بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة » ( النساء ١٦٢ ) .

فالقراءة إذن في مجال التقنين والتقييد لا تعزل عن بقية المصادر اللغوية ؛ هي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر الجاهلي والإسلامي ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب . . . وهي توضع مع غيرها في سلة واحدة ويصنف الجميع ويحلل ثم توضع القاعدة على ما تثبت كثرتة ويتضح شيوعه واطراده ، لأنه هو الذي يمثل اللغة المشتركة أو القاعدة التي يجب محاسنتها والالتزام بها .

ومعنى هذا أن معيار اللغوى ومنهجه يختلف عن معيار القارئ ومنهجه ، وأن أى محاولة لفرض منهج القراء على اللغويين سيعنى فرض منهج علم على علم آخر ، كما سيظهر اللغوى بمظهر المضطرب أو المتناقض في أقواله وأفعاله :

وعلى هذا فحين يقول اللغويون عن القراءات :

١ - « والقراء لم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز في كلام الرب بل إن قراءتهم مردودة إلى الرواية » ( رسالة الملائكة ص ١٨٨ ) .

٢ - « الرواية تصابها إلى رسول الله ، والله تعالى يقول : ( وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ) وهذا حكم عام في المعاني والألغاز » ( المحتسب لابن جنى ) .

٣ - « والسلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال إحداهما أجود من الأخرى لأنهما جميعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فيأثم من قال ذلك » ( إعراب القرآن للنحاس ) -

فليس معنى هذا أنهم لا بد أن يعتقدوا عليها بصورة مطلقة ، وأن يخالفوا أمثلتهم الكثيرة

ليبينوا على ما كان منها قليلا . كما أنه ليس معنى رفضهم التعميد على بعض القراءات أنهم يرفضون قبول القراءات ككل .

وبهذا يمكننا أن نفهم وجهة نظر اللغويين القدماء الذين استبعدوا من مجال الاستشهاد قراءات سبعية مثل :

١ - قراءة ابن عامر : وكذلك زين (بضم الزاي) لكثير من المشركين قتل (بضم اللام) أولادهم (بفتح الدال) شركائهم « بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول .

٢ - قراءة حمزة : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » بالجر على عطف الظاهر على الضمير المتصل دون إعادة حرف الجر . وقد وضع أبو على الفارسي ذلك قائلا : « وهذا ضعيف فى القياس وقابل فى الاستعمال . وما كان كذلك فترك الأخذ به - حسن » .

٣ - قراءة نافع : « وجعلنا لكم فيها معاش » بإبدال ياء مفعلة همزة فى الجمع وهى ليست زائدة . وقد قال المازني تعليقا على هذه القراءة : « أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ، ولم يكن يدري ما العربية » ، وقال الزجاج : « ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف . ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة » .

وفى نفس الرقت قبلوا فى الاستشهاد قراءات غير سبعية مثل :

( أ ) قراءة الحسن : اهبطوا مصر ( بمنع مصر من الصرف ) .

( ب ) قراءة الحسن : ولا خوف ( بفتحة واحدة ) عليهم ولا هم يحزنون .

( ح ) قراءة الأعشى : وإن منها لما يهبط ( بضم الباء ) من خشية الله ( أ ) .

فالنوع الأول وإن حقق شروط القراء لم يحقق شروط اللغويين ، والنوع الثانى وإن لم يحقق شروط القراء فقد حقق شروط اللغويين .

ومع هذا فنحن لا نقر بعض اللغويين على إساءتهم التعبير فى وصف القراءة من مثل قول المبرد عن إحدى القراءات : « هى لحن لا يجوز فى كلام ولا شعر » ( قراءة أبي عمرو :

(١) مما استشهد به اللغويون من الشاذ « إنها ترمى بشرده كالقصر » على أن القصر أصول الأعناق ، و « إذ تلقونه بألسنتكم » من الولق وهو الاستمرار فى الكذب ، و « فقبصت قبصة من أثر الرسول » على أن القبض الأخذ بأطراف الأصابع ، و « دابة من الأرض تكلمهم » على أن الكلم الجرح .



إلى بارئكم) بسكون الهمزة ، وقوله عن قراءة أخرى : « لو صليت خلف إمام يقرأ : الذى تسألون به والأرحام لأخذت نعلي ومضيت » . ومن مثل قول الزمخشري : « وأما قراءة ابن عامر ( قتل أولادهم شركائهم ) فشىء لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً . فكيف به فى الكلام المنشور ؟ فكيف به فى القرآن ؟ . والذى حملة على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف « شركائهم » مكتوبه بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لوجد فى ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب ( الكشاف ١ - ٢٥٣ ) .

وقد كان الأدب فى مجال الحكم على القراءة يقتضى التحفظ فى إطلاق الأحكام ، والدقة فى اختيار الكلمات . وكان يكفى اللغوى القول بمخالفتها للأصول العامة ، أو بموافقها لإحدى اللهجات ، أو نحو ذلك . كما كان يرفع عنه الحرج أن يستعمل عبارات مثل قول الطبرى : « وأعجب القراءتين إلى كذا » ، وقول الفراء : « وإنه لأحب الوجهين إلى » ، وقوله : « ولست أشبهى ذلك » ، ونحوه .

بقيت النقطة الأخيرة المتعلقة بأهمية القراءات اللغوية ، وألخص القول فيها فيما يأتى :

لا يعين عن البال أن القراءات القرآنية تعد كزناً لغوياً وأديباً لم يكتشف بعد ، وأنها بما أثارته من حوار وجدل قد أخصبت التفكير اللغوى العربى ، وشحذت الهمم والعقول لمناقشتها وتحليلها والحكم عليها .

وهى بالإضافة إلى هذا وذلك يمكن أن تزود اللغوى - فى فهمه وتحليله للغة العربية الفصحى ولهجاتها - بمعين لا ينضب وزاد لا ينفد . وأستطيع أن أضرب عشرات الأمثلة للأهمية اللغوية للقراءات وإن كان المجال لا يسمح بذلك . ولهذا فسأقتصر على بعض الأمثلة التى بدت لى أكثر أهمية من غيرها :

**أولاً :** لا ينكر أحد أن القراءات القرآنية وطرق التلاوة للنص القرآنى تعد المثال الحى الوحيد لكيفية نطق الفصحى قديماً وحديثاً . وكثيراً ما نحتاج عند وصف صوت من الأصوات أو ظاهرة صوتية معينة إلى الاستهداء بنطق المجيدين من قراء القرآن . أما باقى المصادر اللغوية فقد وردتنا مكتوبة لا منطوقة ، وكثيراً ما أوقعت طريقة الكتابة العربية العربية فى التصحيف والتحريف :

**ثانياً :** أن بعض القراءات قد يوضح المراد من الآية ويلقى الضوء على معناها : ومن ذلك قوله تعالى فى سورة المائدة : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » . وقد جاءت قراءة ابن مسعود لتحديد اليد التى يبدأ بقطعها وهى « فاقطعوا أيمنهما » . ومنه قوله تعالى فى نفس السورة : « فكفاراته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم

أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » وقد قرأ أبو وابن مسعود وغيرهما : فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، فدللت القراءة على شرط التتابع : كما أن اختلاف القراءة قد يؤدي إلى اختلاف الحكم الفقهي . ومن ذلك قوله تعالى : « يأيا الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » فقراءة حفص المثبتة في نص المصحف بنصب « أرجلكم » عطفاً على الوجوه والأيدي . وبذلك تكون الأرجل داخلة في الأعضاء المغسولة . أما قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وغيرهم فكانت بكسر « أرجلكم » بالعطف على الرءوس ، فتكون الأرجل داخلة في المسح مع الرأس . وقد قال الفقهاء إن القرآن قد نزل بالمسح على الرأس والرجل أولاً ، ثم عادت السنة إلى الغسل .

**ثالثاً :** كثير من القراءات يكمل بعضه بعضاً أو يفسر بعضه بعضاً . فكما أن القرآن يفسر بعضه بعضاً فكذلك القراءات يفسر بعضها بعضاً ويفسر بعضها بعض القرآن ، وأضرب على ذلك الأمثلة القليلة الآتية :

( أ ) يقول تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات . فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله . وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا » .

فقد اختلف المفسرون في معنى الآية ، فمنهم من قال : إن الذي يعلم تأويله : الله والراسخون في العلم ، وبذلك عطفوا الراسخون في العلم على لفظ الجلالة . ومنهم من قال : إن الذي يعلم تأويله هو الله فقط ، ثم استأنف قائلاً : والراسخون في العلم يقولون آمنا به .

والرأى الثاني أرجح وأوضح ، ولهذا جاءت قراءة أبي وابن عباس : « وما يعلم تأويله إلا الله . ويقول الراسخون في العلم : » - جاءت قراءتهم قاطعة بأن المراد هو المعنى الثاني لا الأول .

( ب ) يقول تعالى متحدثاً عن فئة من اليهود : « ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا . لياً بألسنتهم وطعنا في الدين » فكانوا يسكتون على « راعنا » لتوهم أنهم يريدون « الرعاية » مع أن قصدهم « الرعونة » . ولذا جاءت قراءة الحسن وابن محيصن كاشفة نية اليهود حيناً نونت كلمة « راعنا » : وهذا واضح من قول بقية الآية : « لياً بألسنتهم وطعناً في الدين » .

(ح) قال تعالى : « وما كان لنبي أن يغفل » ( بفتح الياء على البناء للمعلوم ) وهناك قراءة : « وما كان لنبي أن يغفل » ( بالبناء للمجهول ) . فعنى الأولى : أن يخون أصحابه بأخذ شيء من الغنائم خفية . ومعنى الثانية : أن يخون بالبناء ( للمجهول ) . وقد جاء في الأثر أن أحد المنافقين قال يوم بدر حين فقدت قطيفة حمراء من الغنيمة : خاننا محمد وغلنا ، فأكذبه الله عز وجل . ولاشك أن القراءتين يكمل بعضهما بعضاً .

( د ) ومثال أخير من سورة يوسف في قوله تعالى : « قالوا يا أبانا إن ابنك سرق وما شهدنا إلا بما علمنا » . وحيث لم يكن الأخ سارقاً حقيقة ، وإنما كان متهما بالسرقة ، جاءت القراءة التالية لتدل على هذا المعنى ، وهى : « قالوا يا أبانا إن ابنك سرق ( بضم السين وتشديد الراء )

رابعاً : تشتمل القراءات على شواهد لغوية سكتت المعاجم عن إثباتها . ويحضرنى من هذا النوع الآن قوله تعالى : « وما قدروا الله حق قدره » . ولكن الشائع بيننا الآن وبخاصة فى مراسلاتنا ومكاتباتنا استخدام كلمة ( التقدير ) بمعنى التعظيم والاحترام . وقد جاءت القراءة القرآنية بالتشديد مصححة لهذا الاستعمال ، جاء فى الكشف : « وقرئ بالتشديد على معنى : وما عظموه كنه تعظيمه » . ولم يرد هذا الاستعمال فى المعاجم :

خامساً : يمكن اتخاذ القراءات القرآنية مرتكزاً لتحقيق التيسير ودليلاً لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن ، التى يتحرج المتشددون عن استعمالها ، وأضرب على ذلك الأمثلة الآتية :

( أ ) يكثر فى الاستعمال الحديث ضبط الفعل « توفى » مبيئاً للمعلوم فى مثل قولهم : « توفى فلان » إذا مات . وعلى الرغم من أن الاستعمال الفصح هو « توفى » بالبناء للمجهول ، فقد جاءت القراءة القرآنية مصححة النطق الحديث ، وذلك فى قوله تعالى : « ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر » ، فقد قرأ الأعمش وغيره : « ومنكم من يتوفى » - بالبناء للمعلوم . قال النحاس فى إعراب القرآن وأبو حيان فى البحر الحيط : أى يستوفى أجله :

( ب ) نحن نقول الآن : « أمسية جميلة » ، « أمسية ثقافية » . ويتشدد بعض المحدثين فيضع شدة على الياء لتكون « أمسية » . ولكننا نجد فى بعض القراءات ما يصحح هذا النطق على أساس من التخفيف ، ومن ذلك .

\* قوله تعالى : « تلك أمانهم » الذى قرأه أبو جعفر والحسن : أمانهم . ( بالتخفيف )  
 \* قوله تعالى : « ليس بأمانيكم ولا أمانى أهل الكتاب » الذى قرأه أبو جعفر والحسن :  
 ليس بأمانيكم ولا أمانى أهل الكتاب . ( بالتخفيف )

« قوله تعالى : « إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته » الذى قرأه أبو جعفر كذلك :  
في أمنيته ( بالتخفيف) ؛

فويل بعد هذا نتخرج من أن نقول : أمسية وأمنية وأضحية وأغنية ونحوها ؟

( ح ) يشيع في الاستعمال الحديث استعمال « كلا » مع المثني المؤنث المجازى التأنيث  
ففول كلا الدولتين ، وكلا الصحفيتين . . ونحو ذلك . وقد جاءت القراءة القرآنية لتصحيح  
هذا الاستعمال وذلك في قوله تعالى : « كلنا الجنة آتت أكلها » ، فقد قرأها ابن مسعود :  
كلا الجنة آتت أكلها . قال في البحر : أتى بصيغة التذكير لأن تأنيث الجنة مجازى .

( د ) ونحن نستعمل الآن الفعل هرع ويهرع مبنياً للمعلوم ، فنقول : هرعت سيارات  
الإسعاف . هرع رجال الشرطة . . والمذكور في المعاجم وفي كتب الصرف ملازمة  
الفعل للبناء للمجهول . ولكن من القراء من قرأ في قوله تعالى :

وجاءه قومه يهرعون إليه . . . : وجاءه قومه يهرعون إليه ( بالبناء للمعلوم ) ، كما  
ذكر أبو حيان في البحر المحيط .

( هـ ) تذكر كتب النحو أن من مواضع وجوب الكسر لمهزة « إن » وقوعها مفعولاً  
للقول . ولكن كثيراً من المتحدثين يفتحونها . وقد كنت حيناً من الدهر أفكر في وسيلة  
لتصحيح ذلك حتى انتهيت إلى تخريجه على تقدير حرف الجر ، وحذف حرف الجر  
قياسى مع « أن » . وظلت متردداً في إعلان هذا رأى حتى وقعت على القراءات القرآنية الآتية :  
« إذ قالت الملائكة يا مريم أن الله يبشرك بكلمة منه .

« ولئن قلت أنكم مبعوثون من بعد الموت . قال في البحر لأن « قلت » في معنى  
« ذكرت » .

( و ) يمثل باب العدد مشكلة كبيرة للمتعلم العربي ، فتارة يخالف وتارة يطابق ،  
وغير ذلك . وتزداد المشكلة بالنسبة للعدد من ثلاثة إلى عشرة لأن تمييزه جمع ، ولا بد من  
رد الجمع إلى المفرد للحكم بتذكير التمييز أو تأنيثه . ومعنى هذا أن من يريد أن يقول  
٣ اختبارات أو ٣ دول لا بد أن يقوم بثلاث خطوات ليضع العدد في صورته الصحيحة :  
رد الجمع إلى المفرد ، الحكم عليه بالتذكير أو التأنيث ، مخالفة العدد للمعدود : ألا يحل  
المشكلة أن ننصح المتعلم بأن يقدم المعدود ويؤخر العدد وحينئذ تجوز له المطابقة لأنه نعت ،  
وتجوز المخالفة لأنه عدد ؟

وقد جاء المخرج في قوله تعالى : وكنتم أزواجا ثلاثة ، فقد قرئ كذلك : وكنتم  
أزواجا ثلاثاً . كما ذكر ابن خالويه في مختصر البديع .

سادساً : من الممكن ضم القراءات القرآنية إلى النص المصحفي وإعادة الدراسة لبعض الأبواب الصرفية المعقدة أو التي تتسم بالاضطراب والفوضى ، وذلك في محاولة للخروج بقاعدة عامة تزيل الاضطراب ، أو تنبئ رأياً قد يكون مرجوحاً لكنه يزيل حرجاً ويصحح خطأ .

وأضرب مثالين لتوضيح ما أقول :

( أ ) تشكل عين الفعل الثلاثي المجرد عبئاً كبيراً على كاهل المتحدثين وتتوزع أبواب هذا الفعل بين الكسر والفتح والضم في كل من الماضي والمضارع دون ضابط صارم . وأكثر الأبواب شيوعاً في اللغة العربية ما كان بفتح الماضي مع ضم مضارعه أو كسره (طبقاً لقاعدة المخالفة) . ولكن المتحدث يقف حائراً - إن لم يرجع إلى المعجم - في كثير من الأحيان هل مخالفة حركة الماضي في المضارع تكون إلى الكسر أو الضم ؟ .

ولعلنا نجد في أمثلة القراءات القرآنية ما يسمح لنا بفتح باب الاختيار في حركة المخالفة فنكسر أو نضم حسب ما شاع على ألسنة المثقفين وقبله العرف اللغوي الحديث . وقد وردت الأفعال الآتية - وغيرها كثير - بالكسر والضم :

ثم لننسفنه في اليم نسفاً :

فكنتم على أعقابكم تنكصون :

ويوم يحشرهم وما يعبدون من دون الله :

ويوم يحشر أعداء الله إلى النار : ( على قراءة البناء للمعلوم ) :

لم يسرفوا ولم يقترؤا وكان بين ذلك قواماً :

فلما أراد أن يبطش بالذي هو عدو لهما :

عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة :

ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون .

فمن نكث فإنما ينكث على نفسه :

فسيقولون بل تحسدوننا :

ولا تلمزوا أنفسكم :

سنفرغ لكم أيها الثقلان .

(ب) قل من المتحدثين من يلاحظ فتح ما قبل واو الجماعة وياء المخاطبة إذا كان الفعل منتهياً بألف مثل : أنتم تسعون إلى ما فيه مصلحة عامة — أنت تسعين إلى ما فيه خير الوطن . والشائع بيننا الآن ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء طردا للباب على وتيرة واحدة وتأثراً بما يحدث مع الأفعال المنتهية بواو أو ياء .

ألا نستأنس بما ورد في بعض القراءات القرآنية فنرفع الحرج عن نفوس المتحدثين ونجيز ما أجازوه هم بالفعل لأنفسهم ؟

لقد قرأ الحسن : فقل تعالوا (بضم اللام) ندع أبناءنا وأبناءكم (٦١ آل عمران) .

كما قرأ : وإذا قيل لهم تعالوا (بضم اللام) إلى ما أنزل الله (٦١ النساء) .

وقرأ كثير من القراء : لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا (بضم العين) فيه (٢٦ فصلت) .

سابعاً : بعض القراءات يعد من باب التفسير اللغوي لبعض الألفاظ مما يكون له الأفضلية على غيره من التفسيرات ، أو يلقى ضوءاً على المعنى المراد من اللفظ ، ومن ذلك :

\* إني أراي أعصر خمراً — قرأها ابن مسعود : أعصر عنباً .

\* تكاد السموات يتفطرن منه — قرأها ابن مسعود : يتصدعن منه .

\* إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم — قرأها أبي وهلى وعائشة وغيرهم : حطب جهنم .

\* حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها — قرأها أبي وابن عباس : حتى تستأذنوا .

\* كالعهن المنفوش — قرأها ابن مسعود : كالصوف المنفوش .

ثامناً : تسجل القراءات كثيراً من اللهجات العربية التي جاءت وفقاً لها . ولهذا فهي مجال خصب لمن يريد دراسة اللهجات العربية القديمة والحديثة . ويمكننا تلمس كثير من صور النطق الحديث في هذه القراءات مثل :

( أ ) نطق وزن فَعول بكسر فائه كما في :

إنك أنت علام الغيوب .

لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم .

وليضربن بخمرهن على جيوبهن .

وفجرنا فيها من العيون .

(ب) نطق كلمة أربعين بكسر الباء ، كما في قوله تعالى : وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة .

(ج) نطق كلمة « شجرة » بإبدال الجيم ياء ، كما في قوله تعالى : ولا تقربا هذه الشجرة ، التي قرئت : الشيرة .

(د) نطق كلمات الثلث والرابع والسادس والثمان . . وغيرها من الكسور بسكون الحرف الثاني كما في النطق الحديث .

(هـ) نطق كلمة « الجهاز » بكسر الجيم ، كما قرئ في قوله تعالى : فلما جهزهم بجهازهم .

(و) نطق كلمة « الجمعة » بسكون الميم كما قرئ في قوله تعالى : « من يوم الجمعة » .

تاسعاً : تحوى القراءات القرآنية كثيراً من أحكام الإلقاء والتلاوة كالوقوف على التاء المربوطة ، وحذف الحركة أو تسهيلها ، وأحكام الوقف والإمالة والإدغام والإبدال والمد والتقصير والتفخيم والترقيق وغيرها .

وأخيراً نقول إن كثيراً من القراءات قد يضع علامات استفهام أمام بعض الأحكام والقواعد النحوية السائدة التي تتعلق بباب الممنوع من الصرف ويحذف ألف ما الاستفهامية عند سبقها بحرف جر ، وبدلالة بعض صيغ الجموع وأنواعها على التثنية أو الكثرة ، ونجر المنقوص الممنوع من الصرف بفتحة مقدرة ، وبهمز عين مفاعل إذا كانت ياء أو واواً ، وغير ذلك .